المحاسبة العمومية و المحاسبة في القطاع الخاص ؟

إن التطبيق الوشيك (سنة 2023) للقانون العضوي لقوانين المالية، و الذي يهدف أساسا إلى توجيه التسيير العمومي نحو فكرة الحرص على النتائج و البحث عن الفعالية، سيكون له أثر معتبر على طريقة التسيير في المؤسسات العمومية:

- الشركات العمومية
- الإدارات المركزية و خدماتها اللامركزية
- الجماعات المحلية

و للوصول لهذا الهدف، يقدم هذا القانون مجموعة من الإجراءات، منها وضع المحاسبة العامة (التقارير المالية و بيان الدخل و الإرادات)، و كذلك حساب مؤشرات الأداء.

المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري هي المعنية بهذا التطبيق في عديد من القطاعات (التعليم العالي، التربية و التعليم، الصحة، التكوين المهني، ...)

حاليا، يتم تسيير هاته المؤسسات بنظام المحاسبة العمومية، و يتعين عليها تغييره ليكون أقرب من نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق (كما هو الحال عليه في القطاع الخاص).

المحاسبة العمومية

المحاسبة العمومية هي عبارة عن محاسبة مرتكزة أساسا على حساب المصاريف و المداخيل لفترة معينة. و لكنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأملاك (المحزونات، المستحقات، الديون، الجرد، ...) .

هاته المحاسبة لا يمكنها أن تساعد على معرفة تكلفة الخدمات أو المنتجات، كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار المضاءلة و تناقص قيمة الأملاك، و هذا ما يجعلها أداة غير مساعدة على الموارد الاقتصادية المستهلكة فعليا خلال مدة معينة.

مثال :

خلال السنة المالية "س"، المؤسسة الإستشفائية "ع" أنفقت ما قيمته 1000000 دج على الأدوية. خلال نفس هاته المدة، قدرت قيمة الأدوية المستهلكة من طرف المرضى ب 600000 دج. إذا الكلفة الحقيقية هي 600000 دج و التي تختلف تماما عن الإنفاق الذي بلغ 1000000 دج.

المحاسبة العامة

تقدم المحاسبة العامة – على عكس المحاسبة العمومية – صورة اقتصادية ثرية مقارنة بالنظام المرتكز على الميزانية و حساب المصاريف و المداخيل.، و تسمح بالحصول على ثلاث وثائق مالية أساسية: التقرير المالي، بيان الدخل، و جدول التدفق النقدي.

- التقرير المالي يقدم حوصلة لممتلكات المؤسسة في وقت معين، و يمثل صورة ما تملكه المؤسسة حينها من جهة، و مصادر تمويلها من جهة أخرى.
- تقرير المداخيل يسمح بقياس الإنتاج و التكلفة خلال السنة المالية، و يسمح بتتبع التغيرات إيجابية كانت أم سلبية لممتلكات المؤسسة.

نفقة أم تكلفة ؟

في حين تمثل النفقة خروج مبلغ مالي، التكلفة تمثل التغير السلبي للممتلكات.

مثال :

في المثال السابق قلنا أن المؤسسة الإستشفائية أنفقت 1000000 دج و 600000 هي تكلفت المرضى.

إنفاق 1000000 دج يمكن ترجمته إلى إنقاص من مال المؤسسة و زيادة في مخزونها. و هنا القول الصحيح أن ممتلكات المؤسسة تغير شكلها و لكنها لم تنقص في قيمتها. استهلاك المرضى لـ 600000 دج هي تكلفة لأنها تنقص من ممتلكات المؤسسة (تنقص قيمة مخزون الأدوية).

المضائلات

المضائلة هي تكلفة متمثلة في تقييم انخفاض قيمة الممتلكات خلال مدة معينة. تستعمل هاته التقنية المحاسبية في توزيع قيمة شراء الملكية على مدة استعمالها.

مشروع 3coh

جاءت فكرة المشروع أساسا بعد طلب من الحكومة سنة 2008، و تم تطبيقه في بداية الأمر على المؤسسات الإستشفائية العمومية، و يهدف إلى وضع نظام محاسبة ثلاثي :

- محاسبة الممتلكات
- محاسبة الميزانية (المحاسبة العمومية)
- المحاسبة التحليلية

هذا المشروع الذي نجح من الناحية التقنية، سمح بتسليط الضوء على الصعوبات المرتبطة بالتغيير، سواء من ناحية تنظيم المؤسسات أو من ناحية طرق التسيير. كما سلط الضوء أيضا على الأهمية القصوى و الحتمية للتكوين المتواصل لجميع الفاعلين في قطاع الصحة.

في إطار أقلمت المشروع ليتناسب مع باقي المؤسسات العمومية، إشراك الخزائن العمومية و المراقبين الماليين في هذا النظام المعلوماتي أمر حتمي. و هذا ما سيستلزم خطة متقنة من أجل تكوين جميع الفاعلين، تجمع ما بين التعليم عن بعد و التعليم المباشر.

على مستوى شركتنا presences international منصة التعليم عن بعد متوفرة و جاهزة للاستعمال، و سنقوم في مناسبات أخرى بشرح طريقة عملها.